

نجاح الجمعية التعاونية

”نفدت الجمعية العمومية للجمعية التعاونية المنزلية لمدينة القاهرة أول اجتماع لها في فبراير الماضي ، وقد ألقى حضرة صاحب العزة الدكتور ابراهيم رشاد بك مدير التعاون كلمة قيمة نشرها فيما يلي وقد بين فيها حضرة ما لحسن اختيار أعضاء مجلس الادارة من كبير الأثر في نجاح الجمعية التعاونية“ .

المحرر

إخواني تعاوني العاصمة :

الآن وقد أتم الله نعمته ووقتنا بفضل توحيد قوانا إلى تأسيس جمعيتنا المنزلية هذه ، فأقول واجب علينا أن نبتهل إلى الله عز وجل ، داعين ” اللهم ول أمورنا خيارنا“ ، غير أننا عملا بالحديث الشريف ” اعتقلها وتوكل “ لا نقف عند الدعاء إلى الله بل نسعي بأنفسنا سعيا حثيثا للوصول إلى ما نستعين بالله عليه . وعلى قدر اجتهادنا ، وطيب سريرتنا ، وحكمتنا وحسن تصرفنا ، نقيم على جمعيتنا هيئة منا تتوافر فيها الصفات الكفيلة باقامة هذه الجمعية على دعائم متينة ، والسير بها في الطريق التعاوني السوي ، هيئة فيها الأمانة والاخلاص وروح الجماعة ، وفيها المعرفة بالتجارة والخبرة بأساليبها ، وفيها حسن الادارة وضبط الحسابات . فإذا نجحنا في ذلك فقد أراد الله بنا خيرا ، والا فلا يلام غيرنا فإن الجمعية هي مجموع أعضائها .

وأذكر بهذه المناسبة حكاية شعبية لطيفة ، وهي أن الملكين سألا أحد الناس عقب وفاته : هل لفظ لسانه بما آذى الناس؟ فأنكر ، فرد لسانه معترفا ، ثم سألاه هل امتدت يده إلى أحد بسوء؟ فأنكر ، فأجابت يده معترفين ، ثم سألاه هل سعت قدماه إلى شر؟ فأنكر ، فكذبته قدماه . عند ذلك نفد صبر الرجل وامتشاط غضبا وصاح في أعضاء جسمه ”أمال أنا بدافع عن مين ؟ ياالله روحوا في ستين جهنم“ .

ياحضرات الأعضاء :

إنما الجمعية أعضاؤها . وقد يقول قائل وما ذنب الأعضاء عموما إذا لم يكن مجلس الإدارة حكما في تصرفاته ؟ لذلك يجب أن يكون مفهوما أن المسئول عن حسن اختيار مجلس الإدارة إنما هم الأعضاء جميعا . أي الجمعية العمومية المتعددة الان .

هذه هي النظرية الديمقراطية التي تحمل كل مجموعة مسئولية ما يعمل فيها ، وهي بعينها النظرية التي يقوم عليها النظام البرلماني ، وما الحكم النيابي والنظام التعاوني إلا صنوف للديمقراطية ، أحدهما في ميدان السياسة ، والثاني في ميدان الاقتصاد والاجتماع .

وقد نكون نحن التعاونيين أوفر حظا من رجال السياسة في حرية اختيارنا من نؤليه أمورنا لأنه في بعض المحال قد تؤدي المصالح المتنافرة والعوامل المتباينة إلى إقامة برلمان بعيد عن أن يعبر عن مشيئة الأمة . أما في ميدان التعاون فلا توجد أحزاب مختلفة المقاصد ولا عناصر متضاربة المرامي . بل الكل متجه اتجاهها واحدا هو في مثل جمعيتنا هذه خدمة المستهلكين عامة خدمة تحسن من شؤونهم الاقتصادية وترفع من مستواهم الاجتماعي .

وإذا كان الأمر كذلك فواجبنا الأول الذي نجتمع الآن لتأديته هو حسن اختيار مجلس إدارة جمعيتنا ومجلس مراقبتها . الأول ليتسلم دقة العمل ، والثاني ليراقب التصرفات فيه . ولكل منهما واجبات سوف يقف أعضاؤها عليها ، وخير البر عاجله ؟ وبقدر التزامهم لهذه الواجبات يكون مبلغ توفيقهم في مهمتهم وحسن ظن إخوانهم بهم .

وعلى ذلك واجبات أعضاء هاتين الهيئتين لا بد لي أن أقول إن أعضاء الجمعية عموما إذا كانت لهم قبل جمعيتهم حقوق ينتظرون من رؤسائها أن تخدمهم هذه الجمعية أجل الخدمات ، فإن عليهم كذلك واجبات نحوها ، معرفتها وأداؤها فرض على كل عضو . فإذا بادر العضو الى القيام بها وأدرك أن مصلحته ومصلحة جمعيته واحدة ، طبقا لشعار التعاون "الفرد للجموع والجموع للفرد" فإن المصلحة الخاصة والمصلحة العامة تتوحدان ، ويعمل الجميع على السير بجمعيتهم جهدهم طاقهم في سبيل النجاح .

إن النظام التعاوني يا حضرات التعاونيين ليس أ كسيرا يعطى للناس فيصبحون تعاونيين بفعل ساحر ، بل يتوقف كل شيء على موقف التعاونيين أنفسهم ، وحركتهم كفيلة بالنجاز كل خير تعد به ولكن بشرط أن تتبع تعاليمها بروح صادقة .

وإني لا أنسى أثناء وضعنا النظام الداخلي لهذه الجمعية اجتهادنا في صوغ مواد بحيث تعبد الطريق للسير بشؤون الجمعية كما يجب ، وتذكرت كذلك أن إنجلترا التي تعد أعظم أمة في التعاون المتري ليس بها قانون خاص بالتعاون . حقا أن الايمان بالمبادئ وكذلك التقاليد الصالحة فيهما أكبر ضمان لاستقامة الأمور ولا يفنى عنهما أى تنظيم أو تشريع . ولا تنطبق هذه الحقيقة على التعاون وحده بل كذلك على أى مذهب من المذاهب العمرانية .